Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

04 Mai 2011
2011 ماي 4

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في الندوة العلمية التي نظمتها جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس في موضوع الخطاب الملكي ليوم 9 مارس «المضمون والآفاق .«حسن طارق: الهندسة الدستورية المغربية تميزت بهيمنة السلطة التنفيذية محمد الصبار: لا بد من طرح سؤال الماضي وتسوية أوضاع ملفات سنوات الرصاص؟ .!محمد مشيش العلمي: القضاء المغربي قاصر لأن وزير العدل له صلاحيات كثيرة !!

محمد بوهلال

مواكبة لورش الإصلاح الدستوري الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس في خطابه ليوم 9 مارس 2011، نظمت جامعة سيدي محمد بن عبد الله مؤخرا ندوة علمية في موضوع الخطاب الملكي المضمون والآفاق برحاب كلية الطب والصيدلة بفاس، أطرها عدد هام من الأساتذة الباحثين والمختصين.

وفي الورقة التقديمية للندوة, أكد رئيس الجامعة الدكتور فارسي السرغيني أن خطاب 9 مارس سيفتح صفحة جديدة في تاريخ المغرب السياسي المعاصر كما سيشكل خارطة طريق تجعل المغرب نموذجا ديمقراطيا في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، على اعتبار أن الدستور المقترح سيكرس الطابع التعددي للهوية المغربية الغنية بروافدها، وسيعمل على ترسيخ دولة الحق والقانون وتوسيع مجال الحريات والارتقاء بالقضاء إلى مؤسسة مستقلة وتوطيد الفصل بين السلط، وبرلمان نابع من انتخابات نزيهة وحكومة منبثقة عن الإرادة الشعبية وتقوية مكانة الوزير الأول كرئيس لسلطة فعلية، ودسترة مؤسسة مجلس الحكومة وتخليق الحياة السياسية وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة، ودسترة هيآت الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان.

وفي المحور الأول للندوة تناول الكلمة حسن طارق, عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي في موضوع السلطة التنفيذية في إطار الوثيقة الدستورية، حيث أكد أن الهندسة الدستورية في المغرب تميزت بهيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان وبهيمنة المؤسسة الملكية على الحكومة انطلاقا من دساتير 1962، و1970 غير أن دستور 1992 اتسم ببداية مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، حيث أصبحت ملزمة بتقديم برنامجها لتحظى بثقة البرلمان، واعتبر ذلك تحولا هاما، إلا أنه لم يكن هناك تحول على مستوى الاختصاصات، وعاش المغرب تأرجحا بالنسبة لتعيين رئيس الحكومة.

وفي سنة 1999 تم تعيين رئيس الحكومة المناضل عبد الرحمن اليوسفي في إطار حكومة التناوب, غير أنه بحلول سنة 2002 تم الخروج عن المنهجية الديمقراطية، وأصبحنا نعيش ازدواجية الحكومة والدولة، فالحكومة غير مسؤولة وغير مراقبة .أما اليوم فالمرتكز الرابع في الخطاب الملكي يؤكد على فصل السلط، وهذا تقدم هام في المجال الدستوري، لذا فالمغرب أمام منعطف تاريخي، غير أنه بالنسبة للمذكرات المقدمة ,يبدو أن هناك عدم التركيز على العلاقة بين الحكومة والبرلمان والعلاقة بين المؤسسة الملكية والحكومة، فالاقتراحات المقدمة ركزت على ثلاث خانات، المجال المحفوظ للمؤسسة الملكية- المجال المشترك بين الحكومة والمؤسسة الملكية - المجال الحصري والقضايا التي تعود للحكومة والمجلس الحكومي تحت مسؤولية الوزير الأول، هذا وقد تحدث حسن طارق بعد ذلك عن الملكيات في العالم والتي حصرها في 14 ملكية منها 10 ملكيات في أوروبا تعتمد صيغة الملكية البرلمانية كما أشار إلى النموذج السويدي والذي يعتبر الملكية الأكثر تطرفا ليؤكد أن أحدث فلسفة ملكية و أنجعها تطبيقا هي الصيغة الإسبانية، وخلص في مداخلته ليتحدث عن أهم المذكرات المرفوعة للجنة الملكية، وإلى النموذج المغربي الذي يتطلب إحداث ملكية برلمانية مغربية.

أما عبد الحق المريني مؤرخ المملكة فقد أعطى لمحة عن المشاريع الدستورية المغربية قبل الحماية، ليؤكد أنه في عهد السلطانين المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ طالب عدد من المثقفين والقارئين للصحف الواردة على طنجة بوضع دستور للبلاد باقتراح من مفكرين سوريين كانوا يعيشون هناك، حيث قدموا وثيقة تطالب بجعل المغاربة سواسية في أداء الضرائب، كما طالبوا بتنظيم الجيش المغربي، واختيار الأشخاص الأكفاء في المناصب الحساسة، كما تحدث مشروع للمفكر المغربي علي زنيبر الذي قدمه للمولى عبد العزيز ضمنه مجموعة من الإصلاحات تقضي باستعمال اللغات المغربية وإنشاء بنك حكومي، وتطبيق الأحكام على سائر المغاربة، إلا أن هذا المشروع الدستوري قوبل بالرفض، فقيل عنه (إنه كلام الدراري) بالإضافة إلى مشروع آخر يتضمن 93 مادة نشر في جريدة لسان المغرب لصاحبها فرج الله المصور اللبناني، وهو مبادرة مشبعة بالروح الوطنية والنهضة العربية، تقر بالنظام الملكي وإمارة المؤمنين.

وخلص في مداخلته متحدثا عن مطالب الوطنيين في عهد الحماية والمطالبة بالاستقلال, غير أن هذه المشاريع ظلت دون تطبيق، وفي 2 ماي 1958، تم إصدار قوانين الحريات العامة وإنشاء المجالس، وفي سنة 1960 تم تعيين المجلس التأسيسي لإنشاء الدستور، وكان أن أعلن محمد الخامس قبل وفاته يقول ذ المريني «لن تمضي سنة 1960 حتى نقيم دستورا وفاء لعهدنا.«

من جهته قال محمد الصبار: أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان متحدثا عن الحماية الدستورية لحقوق الإنسان والحريات العامة في مشروع الدستور الجديد، ليؤكد أنه لا بد من طرح سؤال الماضي وتسوية أوضاع الملفات الناتجة عن سنوات الرصاص ضمانا لحقوق الإنسان في بعدها السياسي ولا يمكن أن نقبل بدستور متدرج، وأن نعتمد على القوانين الدولية في إقرار حقوق الإنسان، وتجاوز أخطاء الماضي كالاختطاف والاعتقال القسري، ولا بد أن تكون صيغة حقوق الإنسان واضحة في الدستور الجديد ولا تحتمل التأويل، لأن الشعب هو مصدر السياسة، كما يجب التنصيص على تعدد الهويات وحرية الاعتقاد والأديان، وكذا الولوج إلى المعلومة، والسماح بمغادرة «البلاد ماعدا إذا كان هناك قرار بالمنع بالإضافة إلى منع الإعدام، ومنح البرلمان صلاحيات العفو حتى يتمكن المغرب من تحقيق السبق في العالم العربي من خلال الدستور الجديد.

أما عبد الحي عمور رئيس المجلس العلمي بفاس فقد أكد أن إمارة المؤمنين هي ضمانة لاستمرار الدولة وصمام أمان خلافا للقوانين الوضعية الغربية، فالشريعة ليست قيدا, بل هي وسيلة تفتح المجال للرقي.

السيد الخلفي مدير جريدة التجديد قال: إن خطاب 9 مارس لم يتطرق للحديث عن تصور الملكية في المرحلة القادمة, مشيرا أن الملكية المغربية ينبغي أن تنتقل إلى ملكية إنسانية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

انطلاقا من الإرهاصات الدستورية الماضية، لأنه سابقا كان يتم تقوية الدولة الاستعمارية وبذلك تراجع الدستور، فالمغرب في حاجة إلى تغيير، لأننا فوتنا فرصا كثيرة أدت إلى اجهاض الديمقراطية وخاصة في سنة 2002.

السيد مشيش العلمي وزير العدل السابق, تحدث عن مركز القضاء في مشروع إصلاح الدستور، ليؤكد أن المشكل متجه نحو السلطة التنفيذية لأن الطرح الملكي يرتكز على ارتقاء القضاء كسلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية، فمنذ 1962 والتشكيلات الحكومية تضم وزارة العدل، وهي الوصية على القضاء، بمعنى أنها تؤطر القضاء وبذلك أصبح هذا المجال قاصرا لأن وزير العدل له صلاحيات كثيرة إذ يوجه منشورات لتفسير القانون، حيث يتخذها ضباط الشرطة والولاة والعمال وسيلة لتطبيق القانون، وهذا تناقض كبير لأن الاستقلالية تظهر داخل القضاء وخاصة في القضايا الجنائية.

البرلماني د محمد الأعرج ركز في مداخلته حول تعزيز مؤسسة البرلمان في مجال التشريع, مشيرا إلى أن كثيرا من الفعاليات تجهل دور المؤسسة البرلمانية، بالرغم من الدعوة أن تكون الملكية برلمانية، لذا لا بد من توازن السلط بالنظر إلى دور البرلمان، ففي دستور 1996 كانت هناك هيمنة العمل الحكومي على البرلمان, لذا لا بد من رد الاعتبار للمؤسسة البرلمانية انطلاقا من مركزية المؤسسة الملكية، وكذا تفعيل الآليات الدستورية لمراقبة أعمال الحكومة، على اعتبار أن البرلمان لم يمارس التشريع، وخلص في مداخلته ليطالب بإعادة النظر في الفصول 45 و 56 و58 حتى تتعزز المؤسسة البرلمانية دعما لتوازن السلط .أما المحور الثاني من الندوة فقد اشتمل على مجموعة من المداخلات تضمنت الهندسة الدستورية للمغرب الجديد ألقاها آيت الملكي نائب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله.

2ـ الدينامية الجديدة للإصلاح ألقاها محمد أوجار وزير سابق.

3ـ آفاق الجهوية في ظل مشروع الإصلاح الدستوري للدكتور حسن عبابية.

4ـ دور المجتمع المدني في ورش الإصلاح ذ. محمد امجيد، بالإضافة إلى مجموعة « من المداخلات الهامة للأساتذة عبد العزيز النويضي وأحمد بوكوس وكمال المصباحي وعبد القادر لكحل والدكتور أحمد مفيد، تناولت مجموعة من القضايا تصب في صلب الندوة العلمية حول الخطاب الملكي ليوم 9 مارس .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

عيد على المغرب

تكوين المشرفين على برامج محو الأمية

انطلقت الإثنين بالرباط الدورة التكوينية للمشرفين على برامج محو الأمية بالمناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي، حول موضوع " المقاربة الحقوقية لفائدة المشرفين العاملين في برامج محو الأمية بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي".

وتدخل هذه الدورة التكوينية، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومديرية محاربة الأمية بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي واللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة، في إطار تفعيل الاتفاقية بين المجلس والوزارة حول دعم تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي.

وتهدف هذه الدورة، المنظمة لفائدة 30 مشرفا ومشرفة والتي تتواصل على مدى يومين، إلى تمكين المشاركين والمشاركات من آليات إدماج المقاربة الحقوقية من خلال المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ضمن دروس محو الأمية.

وسيعمل المشرفون المستفيدون من هذه الدورة، مستقبلا، على تأطير المنشطين الذين سيسهرون على التنفيذ المباشر لبرامج محو الأمية لدى عدد من المستفيدين بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي.

وأكد مدير مديرية محاربة الأمية بوزارة التربية الوطنية الحبيب ندير في تصريح للصحافة، أن التزامات الوزارة، في اطار الدورة التكوينية التي تدخل في إطار اتفاقية الشراكة بين وزارة التربية الوطنية والمجلس الوطني لحقوق الانسان ، تتمثل في دعم برامج محو الأمية في المناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي.

وأوضح أن عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية يقدر بحوالي 14 ألف مستفيد ومستفيدة ، مبرزا أن الوزارة إرتأت تعزيز برامجها وفق مقاربة حقوقية.من جانبه، قال رئيس شعبة الشؤون الجهوية للحقوق الجامعية بالمجلس الوطني لحقوق الانسان أحمد توفيق الزنابي، إن اللقاء يهدف بالأساس إلى إدماج المقاربة الحقوقية في برامج محو الأمية للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي، والتركيز على التربية على حقوق الانسان وادماج القيم التي تعنى بهذه الحقوق والمقاربة الحقوقية في برنامج جبر الضرر الجماعي. من جهته، أكد سامر أبو القاسم عضو اللجنة المركزية لحقوق الانسان والمواطنة بقطاع التعليم المدرسي، أن اللقاء يهدف إلى تقوية ثقافة التربية على حقوق الانسان والمواطنة، وتمكين المشرفين على التأطير في برامج محو الامية من الأدوات الحقوقية والبيداغوجية لتصريف القيم الكونية في عمليات تنشيط برنامج تعليم الكبار. وستتناول هذه الدورة التكوينية جملة من المواضيع أبرزها "المرجعية الدولية والوطنية لحقوق الإنسان"، و"خطة العمل الوطنية حول الديموقراطية وحقوق الإنسان"، و"الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان"، و"الميثاق الوطني للتربية والتكوين".

Revue de Presse Homme

المساء
ALMASSAE

الرباط

دورة تكوينية للمشرفين على برامج محو الأمية

المساء

انطلقت، أول أمس الاثنين، بالرباط الدورة التكوينية للمشرفين على برامج محو الأمية بالمناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي حول موضوع « المقاربة الحقوقية لفائدة المشرفين العاملين في برامج محو الأمية بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي». وتدخل هذه الدورة التكوينية، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومديرية محاربة الأمية بوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي واللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة، في إطار تفعيل الاتفاقية بين المجلس والوزارة حول دعم تنفيذ برنامج جبر الضرر الجماعي.

وتهدف هذه الدورة، المنظمة لفائدة 30 مشرفا ومشرفة والتي تتواصل على مدى يومين، إلى تمكين المشاركين والمشاركات من آليات إدماج المقاربة الحقوقية من خلال المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ضمن دروس محو الأمية. وسيعمل المشرفون المستفيدون من هذه الدورة، مستقبلا، على تأطير المنشطين الذين سيسهرون على التنفيذ المباشر لبرامج محو الأمية لدى عدد من المستفيدين بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي.

وأكد مدير مديرية محاربة الأمية بوزارة التربية الوطنية الحبيب نذير في تصريح للصحافة، أن التزامات الوزارة، في اطار الدورة التكوينية التي تدخل في إطار اتفاقية الشراكة بين وزارة التربية الوطنية والمجلس الوطني لحقوق الانسان، تتمثل في دعم برامج محو الأمية في المناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي.

Revue de Pr
Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

طلبة السجون يلتمسون الإفراج عنهم

التمس عدد من الطلبة نزلاء السجون المغربية المحكومين لدى المحاكم المغربية في إطار الحق العام، في رسالة وجهوها إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومسؤولي العدل والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بإدراج أسمائهم في لائحة خاصة للاستفادة من العفو.

وجاء في رسالة للسجناء «نتابع بكل اهتمام التحولات الجريئة التي تعرفها المملكة المغربية، وعلى رأسها إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي نلتمس من رئيسه وأمينه العام أن يدرج ملفاتنا ضمن الملفات التي تحظى بالأولوية، وذلك برفع ملتمسنا إلى أنظار السدة العالية بالله، جلالة الملك محمد السادس نصره الله، ليشملنا بعفوه الكريم حتى نتمكن من الاندماج بسرعة في المجتمع». وتجدر الإشارة إلى أن جل أصحاب هذا المطلب قضوا أكثر من ثلثي مدة العقوبة، الشيء الذي يؤهلهم، من منظورهم، لالتماس العفو الملكي الكريم، مشيرين إلى أن العقوبة التي حكم عليهم بها لم تقف سدا أمام متابعة دراساتهم العليا.

وكشف الطلبة المعتقلون أنهم أصبحوا، في اعتقادهم، أفرادا يختلفون عن باقي سجناء الحق العام الآخرين، نتيجة المعارف التي اكتسبوها داخل هذه السجون، إضافة إلى السلوك الحسن الذي يميزهم عنهم».

وأضافوا في هذا الصدد «لقد أمضينا داخل السجون ردحا طويلا من الزمن، استطعنا من خلاله أن نحصل على نصيب وافر من المعرفة والعلم وطموحنا أكثر من ذلك وهو المضي قدما في هذا الدرب لكن الأبواب موصدة في وجوهنا داخل السجون التي لا يسمح قانونها بالحصول على شهادات أعلى من الإجازة».

ويقول الطلبة المعتقلون «إن العفو الملكي الكريم يمكننا من الحصول على ذلك، إذ تستوجب الشهادات العليا الحضور الفعلي، ونحن، إذ نرفع هذا الطلب الملح على أنظار العموم، فإننا واثقون بأن فعاليات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات وذوي النيات الحسنة من شرفاء هذا البلد الكريم سيكونون لنا سندا بعون الله حتى يتحقق المراد المطلوب».

م.ب

Revue de Presse du Conseil National des

الصباح
يومية مغربية شاملة

السراح المؤقت لأربعة متابعين في ملفات الفساد ببوزنيقة

محمد كريمين يعتبر الملف سياسيا ومحاميه يضع شكاية لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

علمت الصباح أن المعتقلين والمفرج عنهم مؤقتا، قد يتم الاستماع إليهم منتصف الأسبوع الجاري، وأن هناك احتمالا كبيرا بأن يتم الإفراج عن الكل مقابل كفالات مالية تختلف باختلاف نوعية التهم المنسوبة لكل فرد منهم. ويتعلق الأمر بكل من (ح.م) وشقيقه (م.م) النائبين الأول والثاني لرئيس البلدية و(ب. خ) النائب السادس المستقيل قبل أشهر من منصبه والمشرف على تجزئة قدمت شكاية حول تجاوزات عمرانية بها، و(ا.ب) كاتب فرع حزب الاستقلال ومكتري محلات من البلدية موضوع شكايات قضائية، و(م. ب) ممول الحفلات والمتابع بالتلاعب في بعض الفاتورات، و(م.د) صاحب تجزئة.

واتهم محمد كريمين البرلماني الاستقلالي ورئيس بلدية بوزنيقة الفرقة الوطنية بالدار البيضاء التي تبحث في ملفات الفساد المالي والإداري بجماعته، بالشطط في استعمال السلطة، مؤكدا أن المسطرة المتبعة في الملف غير قانونية إذا كانت تعتبره متابعا بتهم ما. وقال في تصريح للصباح إن محاميه عبد الرحيم الجامعي، وضع شكاية لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط يطالب فيها بالاستماع إلى مسؤولي الفرقة الأمنية. وأكد كريمين الذي قرر فجأة الخروج عن تصريحاته العادية، أن هذا الملف مفبرك وسياسي يهدف إلى الإطاحة به، وأن وافدا جديدا على عالم السياسة يستعمل وسائل الدولة ويستهدف معاقل حزب الاستقلال ب (فاس، العيون، بوزنيقة...)، ولم يكشف كريمين عن هوية هذا الوافد بل اكتفى بالقول «إن كل المغاربة يعرفون من أقصد».

ولم يستبعد كريمين رئيس لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط بمجلس المستشارين، أن يطعن محاميه في المسطرة المتبعة في القضية، إذا ما تأكد له أنه متابع بتهم ما، موضحا أنه لم يتوصل بأي استدعاء من طرف الوكيل العام للملك ، وأن ما توصل به خلال الأيام الأخيرة مكالمات هاتفية من أجل المثول أمام أحد نواب الوكيل العام، ومكالمة من الفرقة الوطنية منتصف الأسبوع المنصرم من أجل المثول أمام قاضي التحقيق، دون أن تبرز تلك المكالمات ما إذا كان متابعا بتهمة ما أو مجرد شاهد. وانتقد كريمين ما وصفه بالخلل المسطري في التعامل مع «ملف صغير لا يستحق أن يوضع بين يدي محكمة الاستئناف». وقال إن الوكيل العام للملك هو أول من يجب أن يستدعيه وأن له الحق أثناء حضور جلسته بالاستماع إلى أسئلة الوكيل العام واستفساراته والرد عليها في أوانها أو انتظار جلسة أخرى لتهييئ الأجوبة مرفوقة بالحجج والقرائن.وأوضح أن الاستدعاء إذا كان من أجل الاستماع إليه كشاهد، فيجب أن يراعي (أجندة) عمله. وتساءل كريمين عن سبب بحث الفرقة الوطنية في ملفات مالية وإدارية بالبلدية خلال فترتي انتدابه الحالية والسابقة لمدة ناهزت السنة، رغم أن أعضاءها موفدون من أجل التحقيق فقط في موضوع ما سمي بالشكايات المرفوعة إلى الوكيل العام من طرف مستشاري الأصالة والمعاصرة . وأنها لم يتوصلوا إلى أي تجاوز يتطلب كل هذه التعبئة القضائية والإعلامية. وأشار إلى أن البلدية صرفت ما يناهز 50 مليار سنتيم

Revue de presse de me

الصباح
يومية مغربية شاملة

خلال فترتي انتدابه وجهزت أزيد من 300 هكتار وكل الملفات والوثائق تثبت نزاهة مشاريعها. وعن بعض التهم الموجهة حاليا لبعض المعتقلين بسجن عكاشة قال كريمين إنها مبالغ فيها، وأضاف قائلا: «تحويل مرحاضين من مكان إلى مكان هذا شرف لنا والقضاء يعتقل ثلاثة أشخاص في هذا الملف، وملف دار الشباب التي حولت إلى أربع بقع أرضية ليس بها أي تجاوز، فالأصل هو تهييء التصميم الذي لا يتضمن دار الشباب بل بقع أرضية، كما أن عملية التحويل تمت بمحضر وقعه كذلك من ينوب عن العامل السابق لعمالة ابن سليمان». واختتم كريمين تصريحه بأن محاميه يعملون من أجل الإمساك بكل خيوط الملف القضائي، والذي وعد بتقديمه كاملا للرأي العام بكل الحجج والقرائن، مشيرا إلى أن وجه المدينة يبرز مدى المشاريع الضخمة التي أنجزت لصالح السكان.

Revue de Presse des Droits de l'Homme